مركز المسبار للدراسات والبحوث
Al Mesbar Studies & Research Centre

مكافحة الإرهاب

المفاهيم-الإستراتيجيات-النماذج

الكتـــاب 102 يونيو (حزيران) 2015

كتاب شهري يصدر عن مركز المسبار للدراسات والبحوث

التيارات الإسلامية الراديكالية في تونس... أنصار الشريعة

أعلية علاني(*)

عرفت تونس الظاهرة الإرهابية منذ نهاية فترة حكم الرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة، وتقوّت -نسبياً- في عهد الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي، لكن العمليات الإرهابية كانت في الغالب قليلة ومتباعدة في الزمن[1].

(*) أكاديمي وباحث تونسي في الجماعات الإسلامية.

(1) قبل ثورة 14 يناير (كانون الثاني) 2011 بتونس، كانت العمليات الإرهابية في عهد بن علي محدودة، بحساب عملية واحدة كل (5) سنوات، (2002 و2007) أما في عهد بورقيبة، فلم تقع سوى عملية إرهابية واحدة في أغسطس (آب) 1987.

وبعد الثورة التونسية (17 ديسمبر/ كانون الأول 2010- 14 يناير/ كانون الثاني 2011) طُرحت مسألة العفو التشريعي العام، التي لقيت ترحيباً من كل التيارات السياسية. ولم يكن تطبيق هذا الإجراء مصحوباً بآليات لمراقبة عناصر التيار الديني المتشدد المفرج عنهم، وهو ما أدى -في فترة لاحقة- إلى توترات بين هذا التيار الذي أصبح يسمى بـ«أنصار الشريعة»[2] وحكومة الترويكا[3] انتهت بالقطيعة والمواجهة. فكيف تطورت الظاهرة الإرهابية في تونس بعد الربيع العربي وخصوصاً من خلال «أنصار الشريعة»؟ وما انعكاساتها الأمنية والاقتصادية والسياسية؟ وما آفاق هذا التنظيم وطنياً وإقليمياً؟

أنصار الشريعة في 2011 : الاستعداد للتمكين

يؤكد بعض الباحثين، ومن بينهم الأمريكي هارون ي. زيلين، أن تنظيمات «أنصار الشريعة» في البلدان العربية تأسست بعد الربيع العربي. ويرى أنها تفتقر لقيادة موحدة على غرار «القاعدة»[4]. والحقيقة أن عدم وجود قيادة موحدة لتنظيمات «أنصار الشريعة»، يعود إلى أن هذه التنظيمات كانت تشتغل سراً لصالح «القاعدة»، وتأكد ذلك بعد التحقيقات التي باشرتها السلطات القضائية في ملف محاكمة «أنصار الشريعة» بتونس. ويذكر زيلين أن تسمية «أنصار الشريعة» ربما تكون أحد مقترحات أسامة بن لادن لتعويض اسم «القاعدة»[5]. ونذكر أيضاً أن

---

(2) توجد تنظيمات «أنصار الشريعة» في (7) بلدان عربية من بينها تونس ومصر وليبيا واليمن ومالي والمغرب، وكلها تأسست بعد الربيع العربي.

(3) تتشكل هذه الحكومة من (3) أحزاب هي: «حزب حركة النهضة» من تيار الإخوان المسلمين، و«حزب المؤتمر من أجل الجمهورية» الذي أسسه منصف المرزوقي قبل أن يصبح رئيساً للجمهورية، و«حزب التكتل من أجل العمل والحريات»، الذي أسسه مصطفى بن جعفر، رئيس المجلس الوطني التأسيسي.

(4) زيلين (هارون. ي)، تعرّف على «أنصار الشريعة» في بلدك، معهد واشنطن، 21 سبتمبر (أيلول) 2012 (يوجد المقال باللغتين العربية والإنجليزية) على الرابط التالي:
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/know-your-ansar-al-sharia

(5) المصدر السابق.
ونشير في هذا الإطار إلى تصريح أحد أصدقاء عبدالله عزام واسمه عبدالله أنس مدير مكتب المجاهدين -سابقاً- في أفغانستان في أحد حواراته على قناة البي بي سي عربي في 25 يونيو (حزيران) 2014 (أدار الحوار مكي هلال) أن عبدالله عزام كان ضد إنشاء تنظيم اسمُهُ «القاعدة»، وأن نشاط الأفغان العرب كان يقتصر على إخراج الروس من أفغانستان، وأكد أن فكرة إنشاء تنظيم اسمه «القاعدة» لم تكن محل إجماع منذ البداية. ويذكر عبدالله أنس في هذا البرنامج أنه كان حاضراً في الحوار الذي دار بين عزام وبن لادن، وقال إن عزام ذكر لبن لادن: «ماذا نفعل بتنظيم عالمي فيه عشرات من شمال أفريقيا ومئات من الشرق الأوسط ومئات من أفغانستان وباكستان وإندونيسيا

تنظيم «أنصار الشريعة» بتونس تأسس في أبريل (نيسان) 2012 بعد أن تم الإفراج عن مؤسسه سيف الله بن حسين المعروف باسم أبي عياض[6] في مارس (آذار) 2011.

اقتصرت تحركات تنظيم «أنصار الشريعة» على تركيز الهياكل التنظيمية في عدد من المدن، فكان الوجود مكثفاً في محافظات الجنوب (وهي المناطق التي انحدر منها معظم القادة التاريخيين لحركة النهضة مثل: راشد الغنوشي، وعلي العريض، والحبيب اللوز... إلخ)، وفي ولايات الوسط الغربي (القيروان، القصرين، سيدي بوزيد، والشمال الغربي مثل جندوبة). وفي ولايات الشمال مثل بنزرت التي ينحدر منها أبو عياض زعيم التنظيم. وقد تزامنت سنة 2011 مع عديد من الأحداث:

- في سبتمبر (أيلول) 2011 عُقد مؤتمر سلفي عربي بالعاصمة التونسية، وهو يحدث لأول مرة في تاريخ تونس الحديثة.

- في يوليو (تموز) 2011 عُقد مؤتمر جمع العائلة الإسلامية الموسعة، وأساسا تيار الإسلام السياسي والتيار السلفي بكل مكوناته الإصلاحية والجهادية في منطقة سكرة (Soukra) بإحدى ضواحي العاصمة بتونس، وقد تم في لقاء سُكرة الاتفاق على خارطة طريق تعتمد ظاهرياً على توحيد العمل الإسلامي في تونس. ويرى بعض

وغيرها من البلدان؟». وهذه الشهادة التي قدمها ضيف قناة البي بي سي تجعلنا نميل إلى تصديق الرواية التي تقول: إن أسامة بن لادن كان يعتزم –لاحقاً- تغيير اسم «القاعدة» باسم «أنصار الشريعة» وهي فرضية محتملة لكنها ليست قطعية؟.

(6) أبو عياض من مواليد 1965 بمنطقة منزل بورقيبة من محافظة بنزرت بشمال البلاد التونسية، تحدثت بعض الروايات عن انتمائه في البداية إلى الفكر الإخواني وانخراطه في بداية الثمانينيات من القرن الـ(20) في صفوف حركة الاتجاه الإسلامي التي أسسها راشد الغنوشي (المعروفة اليوم باسم حركة النهضة) ثم ما لبث أن انشق عنها. انتقل بعد ذلك إلى المغرب لإكمال دراسته بالحقوق، لكنه انقطع عن ذلك وتوجه إلى بريطانيا للحصول على إقامة هناك، وبعد أن رُفض طلبه اتجه إلى أفغانستان، وتقابل مع بن لادن سنة 2000 في قندهار وأسس مع طارق المعروفي تنظيماً سماه «الجماعة المقاتلة التونسية» في جلال أباد وهي جماعة متهمة بتنظيم عملية اغتيال القائد أحمد شاه مسعود سنة 2001. وقد تم تصنيف هذه الجماعة في 2001 من قبل الأمم المتحدة على أنها تابعة لتنظيم «القاعدة». ثم انتقل بعدها إلى تركيا، فتم اعتقاله وتسليمه للسلطات التونسية سنة 2003 في عهد الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي، وحُكم عليه بأربعين سنة سجناً. وقد تم الإفراج عنه في مارس (آذار) 2011 بعد قيام الثورة التونسية فيما بات يعرف بثورات الربيع العربي. وفي وقت قياسي تمكن أبو عياض من بناء شبكة رهيبة من الجمعيات الخيرية والدعوية تجمع (200) جمعية حول تنظيمه في ظل غياب كبير لرقابة حكومة الترويكا التي كانت تقودها حركة النهضة ذات التوجه الإخواني. بل كانت بعض الصحف تتحدث –آنذاك- عن تواطؤ من بعض لوبيات حركة النهضة لدعم تيار «أنصار الشريعة».

المحللين أن الاجتماع الذي حضره رموز من حركة النهضة مع رموز التيار السلفي، كان يهدف إلى تحديد تقاسم الأدوار من أجل تمكين الإسلاميين من الحكم.

ومن أبرز توصيات ملتقى سكرة مثلما ورد في بعض الصحف:

الاتفاق على قواسم مشتركة في العمل الإسلامي.

القبول بحق التيارات الإسلامية في الحفاظ على بعض خصوصياتها والتمسك بها.

ما انفك أبو عياض يردد مقولته الشهيرة بأن «تونس أرض دعوة لا أرض جهاد»، واعتبرها بعض المحللين عملية تمويهية لتمكين «أنصار الشريعة» من تركيز هياكلها التنظيمية. ويرى بعض المحللين أن أبا عياض الذي كان منتمياً لجماعة الغنوشي –سابقاً– يدرك أن حوالي نصف قواعد حركة النهضة قريبون أيديولوجياً من الفكر السلفي[7]، وتالياً يصبح دعم حركة النهضة انتخابياً أمراً مقبولاً.

لقد فتح نجاح حركة النهضة في انتخابات أكتوبر (تشرين الأول) 2011 الباب أمام «أنصار الشريعة» للتحرك بشكل مريح. واللافت للنظر أن «أنصار الشريعة» كانت تقوم بنشاطاتها دون الحصول على ترخيص قانوني لعملها. وقد طلب بعض مسؤولي الحكومة التابعين لحركة النهضة من «أنصار الشريعة» التقدم بطلب ترخيص لتكوين جمعية لهم على غرار الجمعيات السلفية، لكنّ أبا عياض كان دائماً يرفض بدعوى أنه لا يجوز شرعاً التوجه إلى حكومة لا تطبق الشريعة لطلب ترخيص قانوني للنشاط منها. وفي الحقيقة، فإن تنظيم «أنصار الشريعة» كان يرفض العمل القانوني لأسباب عدة:

---

(7) يجدر التذكير بأن حركة النهضة حيّنت في مؤتمرها الأخير المنعقد في يوليو (تموز) 2012 خطابها السياسي الذي يتبنى المقاربة الديمقراطية، في حين أبقت على أرضيتها الأيديولوجية التي أصدرتها نهاية الثمانينيات ولم تُحيّنها، بل أعادت طبعها ونشرها في 2012 على أساس أنها يمكن أن يتم تحيينها في مؤتمرها القادم. ويفسر بعض الباحثين إبقاء حركة النهضة على أرضيتها الأيديولوجية، بالرغبة في عدم استفزاز التيار السلفي ومحاولة كسبه ككتلة انتخابية. ويشار إلى أن الأرضية الأيديولوجية للحركة قريبة جداً من الفكر السلفي، وهو ما يجعلها في تناقض مع خطابها السياسي.

1- لأنه يجد في العمل والنشاط غير القانوني أريحية أكبر وعدم تحمل لأية مسؤولية أخلاقية أو سياسية.

2- لأنه في صورة العمل في إطار قانوني، فإنه سيضع نفسه تحت المجهر من حيث النشاط والتمويل والبرامج وآليات التحرك.

3- لأنه يعتبر نفسه فوق الأحزاب والجمعيات، ويرى أن الحكومات القائمة لا تطبق مبدأ الحاكمية الذي يؤدي إلى قيام الدولة الإسلامية، وعليه فهي غير مؤهلة للبت في شرعية التنظيمات القائمة. ويرى أبو عياض أن الجهاد ضد الغرب وضد اليهود والصليبيين عبر العالم هو الذي سيسمح -في رأيه- بقيام الدولة الإسلامية.

أنصار الشريعة في 2012 وتوطين الظاهرة الإرهابية

شهدت الأشهر الستة الأولى لسنة 2012 عمليات عنف ضد رموز المجتمع المدني من مثقفين وسياسيين بتونس، وكانت أصابع الاتهام موجهة إلى جماعة «أنصار الشريعة» بأنها وراء عملية تعنيف هؤلاء الرموز. وتحدثت بعض الصحف عن سعي تيار «أنصار الشريعة» لإحداث إمارات إسلامية وذكرت أن من بينها إمارة سجنان (تابعة لمحافظة بنزرت بشمال البلاد التي ينتمي إليها أبو عياض). والجدير بالذكر أن عمليات الاعتداء التي كان يقوم بها أتباع «أنصار الشريعة» كانت تنتهي في أغلب الأحيان بالإفلات من العقاب (impunity) مما اعتبره البعض تواطؤاً من أطراف مسؤولة في الحكومة التي تترأسها حركة النهضة مع هذا التيار[8].

لقد شهد عام 2012 حركية كبيرة في تسفير الجهاديين التونسيين نحو سوريا، وتُعتبر جماعة «أنصار الشريعة» أحد الأطراف النشطة في هذا التجنيد. وبالإضافة لذلك، تحدثت عديد من التقارير عن أن تنظيم «أنصار الشريعة» أفاد كثيراً عام 2012 من التعامل مع شبكة من المهربين.

(8) حصلت مثل هذه الممارسات في مصر في عهد حكومة مرسي أيضاً.

وفي حوار لرشيد عمار، رئيس الأركان السابق للجيوش[9] على قناة «التونسية» التلفزية في 24 يونيو (حزيران) 2013 تحدث هذا الأخير عن خشيته من صوملة تونس، بعد أن أصبح للجهاديين قدم راسخة في البلاد في فترة معينة، من خلال تخزينهم الأسلحة وتنظيمهم التدريبات وتخطيطهم للانقضاض على الحكم[10]. وأشار رشيد عمار في هذا الحوار إلى أن الجهاديين كانوا يقومون بتدريبات على الجبل مدة سنة كاملة، أي خلال سنة (2012-2013) وهو ما تزامن مع حادث اغتيال الشهيدين: شكري بلعيد في 6 فبراير (شباط) 2013، ومحمد البراهمي في 25 يوليو (تموز) 2013.

السؤال المطروح: هل كانت حكومتا الجبالي والعريض على علم بهذه التدريبات أم لا؟ وقد سبق للمسؤولين الرسميين أن كذّبوا ذلك عندما تحدثوا عن أن ما أشيع عن مراكز تدريب للجهاديين في جبل الشعانبي وغيره غير صحيح، وأن المسألة لا تتجاوز قيام بعض العناصر الإسلامية بتدريبات رياضية[11]. إن هذا الموقف الرسمي في نفي وجود مراكز تدريب على عكس ما طرحه رئيس الأركان، يطرح تساؤلات عن سر غياب التناغم بين المؤسسة السياسية الحاكمة والمؤسسة العسكرية. وهل يعود عدم التفطن إلى مراكز التدريب إلى ضعف استخباراتي فادح؟ أم إلى تواطؤ من بعض لوبيات في السلطة للتغطية على هذه التدريبات؟ ومن يتحمل المسؤولية في وجود هذه المراكز: هل الحكومة بأكملها؟

تُعتبر سنة 2012 مهمة أيضاً بالنسبة لـ«أنصار الشريعة». وبالنسبة لأبي عياض، ففي هذه السنة قام «أنصار الشريعة» باجتماع عام كبير في 20 مايو (أيار) 2012 حشد فيه أبو عياض ما بين (5) و(6) آلاف مشارك. وقد لوحظ من بين

(9) كان رشيد عمار، القائد الأعلى للجيش الذي واكب أطوار الثورة التونسية بأكملها، وكان ممارساً لوظيفته إلى غاية تاريخ إدلائه بالحوار التلفزي في يونيو (حزيران) 2013 الذي أعلن فيه أنه طلب إحالته على التقاعد. وكان الحوار فرصة له للتعبير ضمنياً عن تحفظاته على سياسة حكومة النهضة الأمنية خصوصاً تجاه «أنصار الشريعة».

(10) انظر مقالنا في «الصباح نيوز»، بتاريخ 25 يونيو (حزيران) 2013.

(11) كانت صحيفة ماريان الفرنسية بتاريخ 19 أكتوبر (تشرين الأول) 2012 أول من أشارت إلى وجود مراكز تدريب للجهاديين في تونس، إلا أن السلطات الرسمية كانت تكذب ذلك، واتضح بعد ذلك من خلال تصريح رئيس أركان الجيوش أن الخبر صحيح.

المشاركين تيار السلفية الجهادية، وهو الأوفر عدداً ويصل عددهم إلى حوالي (4) آلاف، أما البقية فكانوا من تيار السلفية العلمية. كما سُجل حضور بعض ممثلي تيار الإسلام السياسي الجهوي المنتمين لحركة النهضة في هذا الاحتفال.

وقد رُفعت في هذا الاجتماع شعارات من بينها: «كلنا أسامة بن لادن»، وشعارات أخرى متطرفة مما اضطر أحد وزراء النهضة إلى انتقاد ما حصل في هذا الاجتماع، لكن الحكومة لم تتخذ إجراءات في حق المنظمين لهذا الاجتماع، وهو ما عدّه «أنصار الشريعة» ضوءاً أخضر للمضي في نشاطهم.

وتضمن خطاب أبي عياض في هذا الحشد الكبير بمدينة القيروان يوم 20 مايو (أيار) 2012 توجهاً لمشروع سياسي لدولة دينية، حيث أكد أبو عياض في هذا الاجتماع الأفكار التالية:

أ. تونس أرض دعوة لا أرض جهاد، ويرى عديد الباحثين أن هذا الموقف لا يتعارض مع تعليمات أيمن الظواهري بعد قيام ثورات الربيع العربي.

ب. أكد أبو عياض في اجتماع القيروان في 20 مايو (أيار) 2012 أن لا أحد يستطيع أن يفرق بين جماعته وحركة النهضة.

ج. تحدث أبو عياض في هذا الاجتماع عن تعليم إسلامي يمنع الاختلاط بين الجنسين، كما تحدث عن سياحة إسلامية تستقطب الجاليات الإسلامية في أوروبا، لتجنب مظاهر التفسخ لدى السياح الأجانب -حسب تصوره.

د. تحدث أبو عياض في اجتماع القيروان -أيضاً- على وجوب قيام بنوك إسلامية تُعوّض البنوك الربوية، ودعا إلى نظام مالي وجبائي إسلامي، كما دعا إلى إصلاحات في القطاع الصحي بإنشاء مصحات تمنع الاختلاط بين النساء والرجال.

وتُعتبر هذه المطالب في الحقيقة بداية مشروع لتسييس السلفية الجهادية وإعطائها طابعاً سياسياً، وربما حزبياً، وهو ما نلمسه في حزب النور السلفي في مصر.

ما لم يقله أبو عياض في اجتماعه: كيف سيتم تنفيذ هذه المطالب؟ هل يكون ذلك عبر وسائل سلمية أم يتم فرضها بالقوة؟ ويعتقد عديد من الباحثين أن عدم توضيح آليات تنفيذ برنامج أبي عياض الوارد في خطابه في اجتماع القيروان في 20 مايو (أيار) 2012، هو إشارة إلى أن تنظيم «أنصار الشريعة» يرى أن تطبيق هذه الأفكار لا يتم عبر الآليات الديمقراطية:

أولاً: لأن تيار «أنصار الشريعة» لا يؤمن –أصلاً– بالخيار الديمقراطي الذي يعتبره متعارضاً مع الشريعة، باعتبار أن الديمقراطية –في رأيه– اعتداء على حاكمية الله.

ثانياً: لأن قيادات هذا التيار يفكرون في وسائل أخرى لفرض أفكارهم عبر سياسة فرض الأمر الواقع. وهنا نلاحظ أن وسائل عمل هذه الجمعيات التي لا تمتلك ترخيصاً قانونياً، هي وسائل تعتمد نوعاً من الإكراه. ولذلك نشطت عام 2012 الخيمات الدعوية[12] والعمل الخيري الإغاثي.

لم تمنع السلطة هذه الخيمات الدعوية على الرغم من نداءات عديد من الأحزاب السياسية، فهذه الخيمات الدعوية تنتصب أمام المؤسسات التعليمية والأسواق الأسبوعية، ويتم فيها القيام ظاهرياً بالدعوة الدينية وباطنياً باختيار العناصر التي تقبل الانخراط في هياكلهم التنظيمية.

المواجهة المفتوحة بين السلطة وأنصار الشريعة

اعتُبرت 2013 سنة صعبة على أكثر من صعيد، اتسمت بتواتر الاغتيالات السياسية بتونس، وبتحولات إقليمية مهمة بدءاً بطرد «القاعدة» من شمال مالي في 3 يناير (كانون الثاني) 2013، وانتهاء بسقوط مرسي في 30 يونيو (حزيران) 2013. كان اغتيال الناشطَين الحقوقيين شكري بلعيد في فبراير (شباط) 2013

(12) ينصب أتباع «أنصار الشريعة» خيمات صغيرة أمام المعاهد الثانوية والأسواق الأسبوعية بشكل دوري، تخصص للتعريف بأفكار التنظيم وتقدم في الوقت نفسه إعانات للفقراء، كما يقوم التنظيم بتسيير قوافل طبية في المناطق والأحياء الشعبية لتقديم بعض الخدمات الصحية مجاناً. ويتساءل عديد النخب عن القوى التي تدعم «أنصار الشريعة» مادياً وتقف وراءها سياسياً من داخل السلطة ومن خارجها.

ومحمد البراهمي في يوليو (تموز) 2013 إيذاناً بنهاية الهدنة بين الحكومة التونسية و«أنصار الشريعة» التي أثبتت التحقيقات القضائية تورطها في الاغتيالين. وتحدثت بعض الصحف المحلية عن مجموعات تونسية من «أنصار الشريعة» يتم تدريبها في ليبيا للقيام بعمليات إرهابية في تونس وخارجها. (مثل العراق وسوريا والجزائر وأفغانستان). وقد ازدهرت سوق بيع السلاح والتدريب عليه في ليبيا، وتعاظم وجود «القاعدة» و«أنصار الشريعة» خصوصاً في بنغازي ودرنة وسرت وصبراتة. واعتبر عديد المحللين والتقارير الغربية أن مراكز التدريب الأربعة بليبيا بها تونسيون وجزائريون وعناصر من الساحل الأفريقي. واقترن عام 2013 بتواصل موجة تسفير الجهاديين نحو سوريا التي بدأت منذ 2012 وتواصلت بعد ذلك. وصرح مهدي جمعة (رئيس الحكومة المستقلة) استناداً لتقرير وزير الداخلية بأن الحكومة منعت أكثر من (8000) جهادي تونسي من التوجه إلى سوريا[13]. وبناء على أرقام الجهاديين والمتعاطفين معهم من «أنصار الشريعة» نجد حوالي (10) آلاف تونسي متأثرين بالأطروحات الجهادية ومستعدين للجهاد خارج البلاد، وهم أشخاص تم إعدادهم نفسياً وفكرياً في المساجد الخاضعة لرقابة تنظيم «أنصار الشريعة» والتيارات الدينية المتشددة. وإذا قمنا بقسمة عدد المتعاطفين مع فكر الجهاديين على العدد الإجمالي للسكان، نجد أن تونسياً واحداً من ألف تونسي متعاطف أو متأثر بالفكر الجهادي في مطلع 2014. وقد كانت النسبة أكبر من ذلك قبل هذه السنة في عهد حكم الإسلاميين. لكن بعد سيطرة الحكومة الجديدة على معظم المساجد بدأت ظاهرة السفر إلى سوريا تتقلص[14].

وأصبحت المراقبة شديدة أكثر فأكثر في 2015، في عهد رئاسة الباجي قائد السبسي مع حكومة الحبيب الصيد، وبعد التغييرات الكبيرة التي أجراها وزير الداخلية الجديد ناجم الغرسللي في الإدارات المركزية والإقليمية للأمن الوطني.

---

(13) ورد التصريح في موقع بريكنغ نيوز بتاريخ 4 مارس (آذار) 2014، على الرابط التالي:
http://breakingnews.sy/ar/article/34827.html

(14) ذكر وزير الشؤون الدينية في بداية شهر يونيو (حزيران) 2014 أن عدد المساجد الخارجة على سيطرة الحكومة لا تتجاوز (90) مسجداً من أصل (5100) مسجد.

ويمكن أن نستعرض جملة من الأحداث المرتبطة بتطور نشاط «أنصار الشريعة» عام 2013 كما يلي:

– تخلى تيار «أنصار الشريعة» عام 2013 عن اعتبار تونس أرض دعوة لا أرض جهاد دون الإعلان عن ذلك رسمياً.

- التنسيق الأمني والمسلح بين «أنصار الشريعة في تونس» و«أنصار الشريعة في ليبيا» أصبح قوياً عام 2013.

- شهد عام 2013 ذبح ضابط الأمن الشهيد السبوعي، وتدخل هذه العملية الإرهابية ضمن ما يسميه الإرهابيون بمقاومة الطاغوت.

- في 29 أبريل (نيسان) 2013 انطلقت أحداث الشعانبي.

- في 19 مايو (أيار) 2013 مُنع «أنصار الشريعة» من عقد اجتماع عام في القيروان. وقبل ذلك ببضعة أسابيع دخل أبو عياض طور الاختفاء السري بعد أن تمكن من الفرار من أعوان الأمن من جامع الفتح بوسط العاصمة في ظروف غامضة جداً، وكان مطلوباً –آنذاك– للتحقيق. وقد اتهمت عديد الأطراف السياسية وزير الداخلية من حركة النهضة علي العريض بأنه لم يكن حازماً في إلقاء القبض عليه. وبعد خروج حركة النهضة من الحكم صرح أحد المديرين العامين بوزارة الداخلية بأن هناك أوامر جاءته بعدم إلقاء القبض على أبي عياض[15].

- أظهرت التوقيفات التي حصلت في صفوف «أنصار الشريعة» منذ مايو (أيار) إلى أغسطس (آب) 2013 أن لهذا التيار مخططات للاغتيال ولعمليات إرهابية أخرى، فكانت الإيقافات كثيرة في صفوفه.

- في أغسطس (آب) 2013 أعلنت وزارة الداخلية والحكومة أن تنظيم «أنصار

(15) استدعى حاكم التحقيق بالعاصمة يوم 10 يوليو (تموز) 2014 كلاً من: علي العريض (وزير الداخلية في عهد حكومة الترويكا)، وتوفيق الديماسي (مدير المصالح المختصة بوزارة الداخلية) للتحقيق في مسألة عدم القبض على أبي عياض.

الشريعة» تنظيم إرهابي.

- لم يكن موقف حركة النهضة وأحزاب إسلامية أخرى متناغماً مع موقف الحكومة. بل إن عناصر قيادية في حركة النهضة مثل العجمي الوريمي والحبيب اللوز وغيرهما رفضوا تصنيف «أنصار الشريعة» تنظيماً إرهابياً، والموقف نفسه اتخذه «حزب التحرير» الإسلامي بتونس الذي عبر عنه الناطق الرسمي للحزب.

- تكثفت في سنة 2013 ردود الفعل العنيفة لتيار «أنصار الشريعة» من خلال عمليات إرهابية في محافظات ومناطق مثل جندوبة وسيدي بوزيد وقبلاط وسوسة والمنستير، والتهديد بعمليات إرهابية في نهاية سنة 2013.

- ردود الفعل هذه مرتبطة باكتشاف الجناح المسلح لتيار «أنصار الشريعة» وبمخطط مفصل للاغتيالات السياسية، هدفها -حسب بعض المحللين- إرباك الحوار الوطني الذي انطلق عام 2013، وقد حاول «أنصار الشريعة» منع إصدار الدستور الذي لا يستجيب لأفكارهم، خاصة عندما وقع اتفاق السياسيين على عدم إدراج الشريعة في الدستور كمصدر للتشريع.

- شهد عام 2013 استقالة حكومة الجبالي والموافقة على استقالة حكومة العريض في نهاية هذا العام، وذلك نتيجة تداعيات العمليات الإرهابية المنسوبة لـ«أنصار الشريعة».

السؤال الذي يطرحه عديد المحللين: هل الإرهاب الذي حصل في تونس ينحصر في الاغتيالات السياسية، أو في العمليات الإرهابية الأخرى ضد رجال الأمن، أو في إدخال الأسلحة إلى البلاد؟ هل يمكن نسبته -كلياً أو جزئياً- لتيار «أنصار الشريعة» والخلايا النائمة للقاعدة؟ أم إن هناك أطرافاً أخرى متورطة في هذه العمليات؟

من المرجح أن تيار «أنصار الشريعة» ضالع في عديد من العمليات الإرهابية، لكن هناك فرضيات تتحدث عن أطراف أخرى دخلت على الخط، من بينها ليبيون

ينتمون للنظام السابق قاموا بتجنيد إرهابيين للقيام بعمليات إرهابية في تونس، كرد فعل على إسهام أطراف تونسية بعد الثورة في الإطاحة بنظام القذافي. هذه الفرضية، أي فرضية مشاركة إرهابيين في عمليات إرهابية من غير «أنصار الشريعة»، مرجحة وممكنة، وقد تحدثت عنها بعض الصحف، وتالياً فإن الأبحاث القضائية تركز على معرفة دقيقة للمسار التنظيمي والسيرة الذاتية للمتورطين في عمليتي اغتيال بلعيد والبراهمي؛ لأن ذلك سيساعد على فهم الدوافع والمبررات والجهات التي لها مصلحة في مثل هذه العمليات، سواء كانت في الداخل أوالخارج. وهذا لن يتأتّى إلا بالربط بين حادثتي الاغتيال والظروف التي نشأت فيها، أي الظروف السياسية والاجتماعية ومدى تأثير التحولات الإقليمية.

إنه من شبه المؤكد أن العمليات الإرهابية في تونس لا تُنسب لـ«أنصار الشريعة» فقط، لكن إسهام هذا التنظيم هو الأهم في مثل هذه العمليات، خصوصاً عندما استقر أبو عياض وعديد من مساعديه في ليبيا، حيث تم تنفيذ عديد العمليات الإرهابية المنسوبة للتنظيم عام 2014، وتم إجهاض بعضها. وتميزت عمليات 2014 بوجود العنصر النسائي كقيادات فاعلة. وقد «شهدت العمليات الإرهابية في تونس سنة 2014 تطوراً نوعياً، وتدرجت من زرع الألغام إلى نصب الكمائن إلى تنفيذ هجمات على بعض الأماكن الحساسة على غرار الهجوم المسلح على منزل وزير الداخلية، والهجوم الذي تم على أحد مراكز الاقتراع بالقيروان ليلة الانتخابات في 2014[16].

وقد برز العنصر النسائي لأول مرة في عمليات التخطيط والتنسيق والتنفيذ لعمليات جماعات تنظيم «أنصار الشريعة» المحظور، حيث تم إيقاف المسؤولة عن الجناح الإعلامي للتنظيم، كما تم أيضاً القضاء على (5) إرهابيات قامت إحداهن بقتل عوني أمن، ودخلت الأخريات في مواجهات مسلحة مع قوات الأمن بعد رفضهن الاستسلام في العملية التي شهدتها منطقة وادي الليل من محافظة منوبة قرب

(16) انظر: الموقع الإلكتروني واب مانجر، بتاريخ 2014/12/29، على الرابط المختصر التالي:
http://goo.gl/BXWLjn

العاصمة[17].

وقد أوردت بعض الصحف جرداً ترتيبًا لأهم الأحداث المرتبطة بـ«أنصار الشريعة» عام 2014 على النحو التالي:

1 يناير (كانون الثاني) 2014: واشنطن تصنف تنظيم «أنصار الشريعة» في تونس تنظيماً إرهابياً.

4 فبراير (شباط) 2014: مواجهات بين قوات الأمن و(7) عناصر إرهابية متحصنة بأحد المنازل بمنطقة رواد تسفر عن مقتل عوني أمن والقضاء على الإرهابي كمال القضقاضي (35 عاما) و(6) «إرهابيين» آخرين. ويعد كمال القضقاضي المتهم الرئيس في عملية اغتيال شكري بلعيد، كما وجهت له تهمة المشاركة في التخطيط لاغتيال نائب المجلس الوطني التأسيسي عن حزب التيار الشعبي: محمد البراهمي في 25 يوليو (تموز) 2013.

9 فبراير (شباط) 2014: محاصرة منزل يتحصن به إرهابيون بحي النسيم من ولاية أريانة والقبض على الإرهابي الخطر المعروف باسم «الصومالي» (وهو تونسي) والقضاء على إرهابي وإصابة ثلاثة أعوان أمن في تبادل لإطلاق النار.

16 فبراير (شباط) 2014: مجموعة إرهابية متنكرة في زي أمني بجندوبة تقتل (4) أشخاص وتصيب (4) آخرين.

17 مارس (آذار) 2014: تمكّنت وحدات مختصة في مكافحة الإرهاب من القضاء على ثلاث عناصر إرهابية من بينهم المدعو راغب الحناشي (شارك في عملية منطقة أولاد مناع يوم 16 فبراير/ شباط) والمدعو ربيع السعيداني.

العملية الأمنية سجّلت تبادل إطلاق نار كثيف بين وحدات الأمن والعناصر

(17) المصدر السابق.

الإرهابية المتحصنة بالمنزل نتج عنه مقتل المجموعة الإرهابية (3 عناصر) وإصابة عوني أمن وإيقاف (6) عناصر من بينهم نساء.

11 أبريل (نيسان) 2014: انفجار لغم في جبل الشعانبي يسفر عن مقتل جندي وجرح ثلاثة آخرين.

14 مايو (أيار) 2014: انفجار لغم في الشعانبي وإصابة عسكريين.

28 مايو (أيار) 2014: هجوم إرهابي على منزل وزير الداخلية لطفي بن جدو بحي الزهور بمدينة القصرين القريبة من جبل الشعانبي يسفر عن مقتل (4) أعوان أمن مكلفين بالحراسة.

12 يونيو (حزيران) 2014: مواجهات في منطقة فرنانة من محافظة جندوبة بين عناصر إرهابية ووحدات مكافحة الإرهاب تسفر عن القضاء على إرهابيين.

2 يوليو (تموز) 2014: استشهاد (4) عسكريين إثر انفجار لغم على سيارة عسكرية في الطريق الرابط بين الطويرف وساقية سيدي يوسف من ولاية الكاف.

16 يوليو (تموز) 2014: هجوم إرهابي على نقطتين عسكريتين بهنشير التلة من ولاية القصرين يسفر عن استشهاد (15) عسكرياً وجرح أكثر من (20) آخرين.

26 يوليو (تموز) 2014: قبل أذان المغرب هجوم إرهابي على دورية عسكريّة تتكوّن من سيّارتين (هامر) كانتا تنقلان وجبة الإفطار إلى الجنود بمنطقة عين مازر بين قريتيْ الطويرف وساقية سيدي يوسف على مقربة من جبال ورغة من ولاية الكاف قرب الحدود التونسية الجزائرية. وقد أسفر الهجوم عن مقتل عسكريّين اثنين وجرح خمسة آخرين وإصابة مواطن مدني واحد كان مارّاً بالقرب من المكان أثناء العملية.

29 يوليو (تموز) 2014: إصابة جنديّين من الجيش الوطني وعوني حرس بجروح غير خطرة برصاص مجموعة من العناصر المسلّحة، خلال عملية تمشيط لجبل صمامة الواقع على مقربة من جبل الشعانبي من ولاية القصرين.

16 أغسطس (آب) 2014: انفجار لغم في جبل الشعانبي وإصابة جنديين.

14 أكتوبر (تشرين الأول) 2014: انفجار لغم يتسبب في بتر ساق حارس غابات.

23 و24 أكتوبر (تشرين الأول) 2014: محاصرة منزل يتحصن به إرهابيون بمنطقة وادي الليل التابعة لولاية منوبة وتبادل إطلاق النار بين العناصر الإرهابية ووحدات الأمن تسفر عن مقتل (6) إرهابيين من بينهم (5) نساء وإصابة طفلة على مستوى الرأس.

1 ديسمبر (كانون الأول) 2014: مجموعة إرهابية بمحافظة الكاف تهاجم مواطنَين اثنين وتقوم بذبح أحدهما بعد اكتشافها أن هذا الأخير عوني أمن.

5 نوفمبر (تشرين الثاني) 2014: هجوم إرهابي على حافلة عسكرية بمنطقة نبر من محافظة الكاف يسفر عن استشهاد (5) جنود وجرح (10) آخرين.

1 ديسمبر (كانون الأول) 2014: استشهاد جندي وإصابة آخر في انفجار لغم أرضي على سيارة من نوع (هامر) أثناء عملية تمشيط روتينية بمنطقة قريبة من الشعانبي.

20 و21 ديسمبر (كانون الأول) 2014: هجوم مسلح على مركز للانتخابات بالقيروان يسفر عن مقتل منفذ العملية وإصابة جندي بجروح [18].

أما في 2015، فأبرز عملية إرهابية تتمثل في حادثة الهجوم على متحف باردو

(18) المصدر السابق.

بالعاصمة تونس وقتل (23) سائحاً أجنبياً، وهي عملية بالاشتراك بين «كتيبة عقبة بن نافع» وعناصر من الخلايا النائمة التابعة لـ«أنصار الشريعة» وهما تنظيمان تابعان لـ«القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي». ولا ينتميان لـ«داعش» حسب ما ذكرته عديد من الصحف الأجنبية، وعلاقتهما مع «داعش» تنسيقية لا تنظيمية[19]. أما العملية الإرهابية الثانية سنة 2015، فكانت في 8 أبريل (نيسان) 2015 في منطقة جبلية بمحافظة الكاف من شمال البلاد، استُشهد فيها (5) جنود، ونُسبت العملية إلى «كتيبة عقبة» المتحالفة مع «أنصار الشريعة» وجاءت كرد فعل على قتل أمير «كتيبة عقبة» بعد أسبوع من حادثة باردو.

التنظيم الهرمي لـ«أنصار الشريعة» بتونس

يوجد لدى «أنصار الشريعة» هيكل مركزي وهياكل جهوية:

- **الهيكل المركزي:** ويضم اللجنة الشرعية التي تضم القيادات البارزة للتنظيم، وتكون محدودة العدد لا تتجاوز في الغالب (11) عضواً.

- المكاتب الوطنية: وهي جزء من الهياكل المركزية وهي خمسة مكاتب، أربعة منها علنية والخامس سري:

1. المكتب السياسي.
2. مكتب الدعوة.
3. المكتب الاجتماعي.
4. المكتب الإعلامي.
5. هناك مكتب أمني يضم الجناح المسلح لم يعلن عنه، وتم التعرف عليه من خلال الأبحاث القضائية.

(19) لدراسة العلاقة بين «أنصار الشريعة» و«كتيبة عقبة بن نافع». انظر مقال المنجي الخضراوي في صحيفة الشروق بتاريخ 31 مارس(آذار) 2015، على الرابط المختصر التالي:

http://goo.gl/7sFvuF

6. هناك قيادات مركزية تم الإعلان عنها وأخرى لم يقع الإفصاح عنها، وهي مُدْرجة ضمن خانة القيادات البديلة.

7. هناك أمير مركزي للتنظيم وهو أبو عياض.

• الهياكل الجهوية

- خلايا في كل إقليم (إمارة في كل محافظة أو في محافظات عدة) وتضم الخلية الواحدة بين (5) و(12) عضواً.

- هناك أمراء محليون وجهويون.

بالنسبة لأعضاء اللجنة الشرعية، أعلن القائمون على التنظيم أنها تضم (12) عضواً (11 + الأمير أبي عياض) ولم يُعرف من أسمائها إلا خمسة وهم: أبو عياض، وحسن بن بريك، وسامي الصيد، وأبو خالد الخطيب، وسيف الدين الرايس[20].

- يُرجح أن يكون الأعضاء غير المعلن عنهم يمثلون القيادة البديلة، وكذلك الجناح المسلح للتنظيم الذي أعلنت عنه وزارة الداخلية في أغسطس (آب) 2013، بعد أن اتضح وجود علاقة بين «أنصار الشريعة» و«القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» التي تسهم في تمويل «أنصار الشريعة» بتونس.

- هذا الشكل التنظيمي لـ«أنصار الشريعة» يشبه كثيراً أسلوب طالبان في التنظيم[21].

(20) سيف الدين الرايس أصيل مدينة القيروان، وترشحه عديد التقارير إلى خلافة أبي عياض على رأس التنظيم، وقد استجوبته مصالح قضائية بالجهة حول ما نسب إليه من مبايعة أمير «داعش» أبي بكر البغدادي كخليفة على المسلمين لكنه نفى ذلك. (الشروق 7 يوليو (تموز) 2014).

(21) هذا ما أسرت لي به مراسلة صحيفة أمريكية في كابول في حواري معها في أبريل (نيسان) 2013.

مصادر تمويل تنظيم «أنصار الشريعة»

المرجح أن يكون تمويل «أنصار الشريعة» من أربعة مصادر:

المصدر الأول: التبرعات

وتأتي بالخصوص من:

- عامة الناس.
- أموال الزكاة.
- الصدقات.

تذهب هذه التبرعات –أساساً– إلى خزينة التيار، وتحديداً إلى جهازه المالي. ويتم توظيف الفتوى من المراجع السلفية للتشجيع على التبرع. وتقدم التبرعات – غالباً– دون وصولات خوفاً من المتابعة القانونية، وهو ما يفتح الباب حول الشفافية في المعاملات المالية لدى هذا التيار.

لكن هذه التبرعات نقصت بشكل كبير بعد تصنيف التيار تنظيماً إرهابياً في أغسطس (آب) 2014، وتالياً أصبحت الموارد التي توفرها «القاعدة» هي الأساس. وتحدثت بعض التقارير عن شح في الموارد لدرجة المطالبة من بعض الجهاديين بتوفير بعض المصاريف على حسابهم[22].

المصدر الثاني: هبات «القاعدة»

– تأتي خصوصاً من قيادة تنظيم «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» بعد أن

(22) الشروق أونلاين، 30 يونيو (حزيران) 2014، على الرابط التالي:
http://goo.gl/zdg2jJ
ويذكر الخبير العسكري العميد مختار بن نصر في حواره بهذا العدد من الصحيفة أن تنظيم «القاعدة» بالمنطقة يعيش ظروفاً صعبة، نتيجة الشح المالي الذي أضحى عليه، إلى درجة أنه أصبح يطلب من المجندين الجدد، خصوصاً من تونس وليبيا، التكفل المالي بأنفسهم.

تأكد من خلال التحقيقات القضائية مبايعة أبي عياض أمير هذا التنظيم لعبدالمالك دردوكال. والمعلوم أن ميزانية «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» -حسب بعض التقارير- بلغت عام 2013 ما يقارب (300) مليون دولار.

- تأتي الهبات كذلك من الكتائب القريبة من «القاعدة» مثل كتيبة «المرابطون» لمختار بلمختار المعروف باسم «مختار الأعور»، على الرغم من الخلافات التي بينه وبين دردوكال.

المصدر الثالث: عائدات التهريب والاقتصاد الموازي ومداخيل الجمعيات القريبة منها:

- تضخم قطاع الاقتصاد الموازي بعد الثورة، وقد تحدثت وزارة الاقتصاد عام 2014 عن بلوغ نسبة مرتفعة لهذا القطاع فاقت الأربعين في المئة[23]. وينشط داخل القطاع الموازي أطراف عدة، من بينهم مهربون وتجار ومتعاونون مع التيارات الإرهابية من بعض الجمعيات الخيرية.

- قدم مسؤولون في وزارة الداخلية في أبريل (نيسان) 2014 تقريراً عن ضلوع أكثر من (150) جمعية في تمويل الإرهاب[24]. وهو ما دفع عديد النخب السياسية ورموز المجتمع المدني للمطالبة بفتح تحقيق حول عديد من الجمعيات، والتدقيق في برامجها وآليات تمويلها.

المصدر الرابع: المبالغ المرصودة لتسفير التونسيين إلى سوريا

هذه المبالغ المتأتية من جمعيات خليجية لانتداب جهاديين تونسيين إلى سوريا، يُقتطع جزء منها لفائدة تنظيم «أنصار الشريعة»[25]. وهي مبالغ -على ما يبدو-

(23) الاقتصاد الموازي هو الاقتصاد غير المنظم، والذي لا يدفع ضرائب عن حقيقة مداخيله لميزانية الدولة.

(24) انظر موقع باب نت في تونس بتاريخ 5 أبريل (نيسان) ،2014 ، على الرابط التالي:
http://www.babnet.net/rttdetail-83013.asp

(25) انظر: صحيفة «التونسية» بتاريخ 2013/8/31، على الرابط التالي :
http://www.attounissia.com.tn/details_article.php?t=42&a=99257&temp=1&lang

مهمة. ونظراً لغياب تشريعات تُجرّم بشكل واضح تبييض الأموال للإرهاب[26]، كان تنظيم «أنصار الشريعة» يدير شبكة مهمة من العاملين في قطاع الاقتصاد الموازي، وقد أثبت لمُموّليه في الخارج أنه نشط جداً بدليل التقارير الأجنبية وخصوصاً الأمريكية التي تتحدث عن وجود حوالي (3) آلاف جهادي تونسي في سوريا، وهي أكبر مجموعة أجنبية جهادية في سوريا، وكنتيجة لذلك فإن تنظيم «أنصار الشريعة»، أحد أبرز المسؤولين عن هذا التسفير[27]، يحصل على مبالغ مهمة للقيام بهذه المهمة.

علاقات تنظيم «أنصار الشريعة» بسائر التنظيمات

العلاقة مع حزب حركة النهضة

مرت علاقة «أنصار الشريعة» بحزب حركة النهضة بمرحلتين: مرحلة التقارب ومرحلة المواجهة. تميزت مرحلة التقارب التي امتدت من ديسمبر (كانون الأول) 2011 إلى مايو (أيار) 2013 بسرعة انتشار التنظيم وتمكينه من وسائل التحرك، ومن تقنين عديد الجمعيات المتحالفة معه، وقد تم ذلك في عهد حكومة حمادي الجبالي (الأمين العام لحركة النهضة)، ثم تواصل في الفترة الأولى لحكومة علي العريض (القيادي –أيضاً– في حركة النهضة). أما مرحلة المواجهة، فقد ابتدأت منذ حادث الاعتداء على السفارة الأمريكية في 14 سبتمبر (أيلول) 2013، ثم ازدادت العلاقة سوءاً مع اكتشاف ألغام في جبل الشعانبي أودت بحياة العشرات من قوات الأمن والجيش. ومع العمليات الإرهابية اللاحقة اضطرت حكومة العريض إلى تصنيفهم «تياراً إرهابياً» فأصبحت الحرب مفتوحة بين الطرفين. لكن حركة

---

(26) هذه التشريعات لم تقدم للمجلس الوطني التأسيسي (البرلمان) للمصادقة عليها إلا في يوليو (تموز) 2014 أي بعد خروج الإسلاميين من الحكومة بستة أشهر، لكن تم تأجيل المصادقة على قانون مقاومة الإرهاب إلى صيف 2015، للتدقيق في مسألة ملاءمته لحقوق الإنسان.

(27) مما يؤكد دور «أنصار الشريعة» في انتداب وتسفير جهاديين تونسيين إلى سوريا، ما ذكره أحد المعتقلين التونسيين العائد من سوريا بأن بلال الشواشي (الناطق الرسمي لتنظيم «أنصار الشريعة») هو الذي كان وراء إرساله إلى سوريا: انظر الصباح نيوز، بتاريخ 11 يوليو (تموز) 2014، على الرابط المختصر التالي:

http://goo.gl/NwM2qi

النهضة لم تتخذ في البداية موقفاً مناهضاً لـ«أنصار الشريعة»؛ إذ لم يصدر عنها بيان باسم الحزب؛ نظراً لوجود اختلافات في التقويم داخل القيادة في الحزب[28] في حين تركت الحرية لوزراء حركة النهضة في الحكومة، لكي يتخذوا مواقفهم في تنسيق مع باقي شركائهم في حكومة الترويكا.

العلاقة مع الأحزاب السلفية وحزب التحرير

هناك ثلاثة أحزاب سلفية تم تقنينها في عهد حكومة الجبالي وهي: حزب جبهة الإصلاح، وحزب الأصالة، وحزب الرحمة، وكانت علاقتها بتنظيم «أنصار الشريعة» جيدة، وكانت تشارك في تظاهرات هذا التنظيم، ولم تتبنّ موقف الحكومة الذي صنّف «أنصار الشريعة» تياراً إرهابياً، لسبب بسيط وهو أن ما تدعو إليه هذه الأحزاب لا يختلف في العمق مع ما يدعو إليه «أنصار الشريعة» إلا من حيث الوسائل، فتنظيم «أنصار الشريعة» لا يعترف بالدولة والقوانين الوضعية.

العلاقة مع تيار «أنصار الشريعة» بليبيا

توجد بليبيا جمعيتان لـ«أنصار الشريعة»، واحدة في بنغازي والأخرى في مدينة درنة، وتعتبر هذه الأخيرة منطقة مغلقة تسيطر عليها «القاعدة» و«أنصار الشريعة»، وتتكثف بها مراكز تدريب الجهاديين. ومن أبرز قيادات «أنصار الشريعة» محمد الزهاوي وسفيان بن قمو، وقد قتل الزهاوي في إحدى المعارك في يناير (كانون الثاني) 2015[29]. وتؤكد عديد التقارير أن أبا عياض الذي فر إلى ليبيا في نهاية 2013 يوجد حالياً في حماية بن قمو، لكن تتوارد عديد من الأنباء عن أن أبا عياض لم يعد يحظى بالمكانة الكبيرة في صفوف التنظيم. وبعد فراره إلى ليبيا حصل صراع على من يتولى تسيير دواليب «أنصار الشريعة» الذي أصبح ممنوعاً قانونياً. ويرى

(28) لم يصدر خلال فترة أغسطس (آب) 2014 بيان عن حركة النهضة يصنف «أنصار الشريعة» تياراً إرهابياً.

(29) محمد الزهاوي من المنتمين للقاعدة، وكذلك الشأن بالنسبة لسفيان بن قمو الذي اشتغل سائقاً لبن لادن، وقد أصدر تنظيم «أنصار الشريعة» في ليبيا بيانا في 25 يناير (كانون الثاني) 2015 أعلن فيه عن وفاة الزهاوي، وقد تحدثت مصادر ليبية عن قتله في إحدى المعارك. انظر: موقع وكالة الأنباء الدولية، بتاريخ 25 يناير (كانون الثاني) 2015 على الرابط: التالي:
http://internationalnewsagency.net/news_details.php?sid=4739

بعض المراقبين أن الجناح المدني والإعلامي يكون تحت إشراف سيف الدين الرايس (أصيل القيروان) في حين يكون الجناح المسلح تحت إشراف الجزائري أبي لقمان المعروف باسم خالد الشايب زعيم «كتيبة عقبة بن نافع»[30]. ولـ«أنصار الشريعة» في ليبيا علاقات متطورة مع عبدالحكيم بلحاج ومع فاعلين سياسيين في التيار الإخواني بليبيا، بالإضافة إلى صداقاتهم داخل الحكومة والمؤتمر الوطني قبل انتخاب البرلمان الجديد يوم 25 يونيو (حزيران) 2014. وقد أفادت قيادات «أنصار الشريعة» بتونس من هذه الوضعية. وكانت العلاقة تقوم على تدريب الجهاديين التونسيين، سواء المتوجهين نحو سوريا والعراق أو الذين يريدون العودة إلى تونس لتعزيز الخلايا النائمة هناك، ومنح اللجوء للفارين من «أنصار الشريعة» بتونس.

علاقة أنصار الشريعة بتنظيم داعش

يمكن القول: إن علاقة «أنصار الشريعة» بتونس بتنظيم «داعش» تعود إلى ما قبل احتلال الموصل وتحديداً إلى حوالي سنتين، عندما كان يتم تجنيد تونسيين للقتال في سوريا منذ أن كان الإسلاميون في الحكم في تونس. وقد صرح وزير الداخلية التونسي في يونيو (حزيران) 2014 أن 80٪ من التونسيين الذين جندوا للحرب في سوريا يقاتلون في صفوف «داعش». ومنذ معركة الموصل في 9 يونيو (حزيران) 2014 التي تمكن فيها تنظيم «داعش» من تحقيق انتصارات ميدانية، أعلن أبو عياض في بيان نشره تحت عنوان «فتوحات داعش» أنه يطلب من كل الفصائل والكتائب

---

(30) يُعد خالد الشايب المولود سنة 1984 بالجزائر، والذي ورد اسمه في 11 يناير (كانون الثاني) 2014، في بيان لوزارة الداخلية التونسية، كأخطر الإرهابيين الذين تسللوا إلى الأراضي التونسية -وتحديداً جبل الشعانبي- من أقدم العناصر المسلحة في الجزائر، والتحق بالتنظيم الإرهابي أواخر التسعينيات، وكان عضواً مقرباً في ما يعرف بـ«بمجلس شورى المجاهدين»، وأحد المقربين من عبدالمالك دروكال المعروف باسم أبي مصعب عبدالودود. وينحدر أبو لقمان من ولاية بجاية، وهو لم يكمل دراسته الجامعية، متخصص في الكيمياء، وتخصص في النشاط الإرهابي في صناعة المتفجرات والإشراف على العمليات الانتحارية التي يقوم بها التنظيم، وحظي بثقة دروكال كونهما في التخصص نفسه وهو صناعة المتفجرات. وبحسب ما نشرته صحيفة الشروق الجزائرية، فقد تسلل أبو لقمان إلى تونس قبل أيام، وتم رصد تحركاته من طرف القوات التونسية وهو في طريقه إلى درنة الليبية، التي يتمركز بها عناصر تنظيم «القاعدة في بلاد المغرب»، وإمارة «أنصار الشريعة» التي تتهمها القوات الأمريكية بالوقوف وراء تفجير القنصلية الأمريكية في بنغازي وقتل السفير الأمريكي بها. وتتحدث المعلومات الواردة عن أن خالد الشايب تنقل إلى تونس برفقة المسمى ناصر تومي، وهو أمير تابع للتنظيم الإرهابي المذكور، كان ينشط في منطقة باتنة. انظر الرابط التالي:

http://www.assakina.com/news/news2/36093.html#ixzz36twHtP7X

وقد قتل خالد الشايب في 28 مارس (آذار) 2015 من طرف الحرس الوطني التونسي في إحدى عملياته لملاحقة الإرهابيين.

الجهادية، بما في ذلك «القاعدة» و«جبهة النصرة»، التوحد والاجتماع في رمضان في يوليو (تموز) 2014 لتجسيم خطة موحدة للنشاط والتحرك[31]. وكانت تصريحات أبي عياض منذ حوالي سنتين أثارت جدلاً حول دعوته لمقاتلة حكومة نوري المالكي، وتبرير التفجيرات اليومية التي كانت تحصل ببغداد[32]. ويمكن القول: إن هدف أبي عياض من تقوية علاقته بـ«داعش» يعود إلى سببين:

الأول هو أن هذا التنظيم الجهادي له من الإمكانات اللوجستية والجاهزية القتالية أكثر من الفصائل الأخرى التابعة للقاعدة. كما أن التونسيين أصبحوا يشكلون رُبع المقاتلين في سوريا.

الثاني هو أن «داعش» أصبح أغنى تنظيم جهادي في العالم، ويعرف أبو عياض أن تنظيم «أنصار الشريعة» لم يعد قادراً على توفير تمويل لنشاطه بعد أن تم تصنيفه إرهابياً.

مستقبل تنظيم «أنصار الشريعة» وطنياً وإقليمياً

على المستوى الوطني

دخل تنظيم «أنصار الشريعة» مرحلة الأزمة منذ فقدانه حلفاء له كانوا في الحكم، لكن إمكانات تحرُّكه أضحت محدودة. وهذا لا يمنع القول: إن هذا التنظيم ما زال يحظى بمساندة الجمعيات السلفية على غرار جماعة «شيوخ السلفية»، كما أن حزب التحرير يرفض -لحد اليوم- تصنيف «أنصار الشريعة» تنظيماً إرهابياً، وكذلك الأمر بالنسبة لأحزاب سلفية عدة بتونس. وسيتحدد مستقبل هذا التيار

(31) نشر البيان في «الصباح الأسبوعي» بتاريخ 16 يونيو (حزيران) 2014 (تونسية أسبوعية تصدر عن مؤسسة دار الصباح).

(32) جاء في الصحيفة الإلكترونية «السكينة» أن أبا عياض قام بإصدار فتوى ما يعرف بـ«الجهاد بعد الانسحاب» ويقصد من خلالها، إجازة الجهاد ضد حكومة المالكي بعد انسحاب الجيش الأمريكي. هذه الفتوى أثارت حفيظة مشايخ السنّة والشيعة العراقيين على حدّ سواء لتزامنها مع (13) عملية تفجيرية في يوم واحد، نفذها انتحاريون ضد مواقع شيعية، الأمر الذي دفع بجماعة علماء العراق السلفية التي يترأسها خالد الملا إلى إصدار بيان طالبت فيه الحكومة العراقية برفع دعوى قضائية ضد السلفي التونسي «أبي عياض». انظر الرابط التالي:

http://www.assakina.com/center/parties/18219.html#ixzz36zxN3Ytp

بمدى نجاح أو عدم نجاح حكومة ما بعد انتخابات 2014 في إعادة الاستقرار الأمني والاقتصادي للبلاد. وقد كثفت المؤسسات الأمنية من مداهماتها لأنصار هذا التنظيم، مثلما حصل في محافظة سيدي بوزيد (مهد الثورة التونسية) يوم 10 يوليو (تموز) 2014[33].

على المستوى الإقليمي

إن وجود جزء من قيادات وقواعد «أنصار الشريعة» التونسية في ليبيا يجعل مستقبلها خاضعاً لتطور الأوضاع الأمنية والسياسية بهذا البلد. وإذا علمنا أن الإسلاميين والسلفيين في ليبيا خسروا موقعهم الانتخابي بحصولهم في انتخابات 25 يونيو (حزيران) 2014 على 22٪ في مقابل صعود التيار الديمقراطي والليبرالي والمستقلين عموماً، أدركنا أن مستقبل «أنصار الشريعة» في ليبيا سيكون صعباً في ظل مطاردة الولايات المتحدة والمجتمع الدولي لهذا التيار، وقد اضطرت مجموعة «فجر ليبيا» لاحقاً إلى فك ارتباطها بـ«أنصار الشريعة» الليبية وهو ما انعكس سلباً على مستقبل تيار «أنصار الشريعة» التونسية بليبيا وتونس، وفتح الباب على مصراعيه لحدوث تصفيات داخلية في صلب هذا التنظيم.

خاتمة

- يؤمن تنظيم «أنصار الشريعة» -مثل سائر التيارات الجهادية- بمبادئ «القاعدة» نفسها في مسألة الولاء والبراء -كما أسلفنا- وبالجهاد العالمي الذي يُعتبر -في نظر هذا التيار- فرض عين[34]. وإن توجيه تهم الاغتيال السياسي لـ«أنصار الشريعة» في حق كل من بلعيد والبراهمي تزيد من عزلة هذا التيار شعبياً، وتبرر

---

(33) انظر: حوارنا حول هذه الحادثة في جريدة (Le Temps) باللغة الفرنسية:
Le Temps 11 juillet/ july 2014

(34) المقصود بالولاء هو الولاء لله ولرسوله والمؤمنين، والبراء هو التبرؤ من كل من حاد الله ورسوله. وبالنسبة للسلفية العلمية الإصلاحية فهي تعتبر الجهاد فرض كفاية (إذا قام به البعض سقط عن الباقين) في حين يُعتبر فرض عين لدى السلفية الجهادية بكل فصائلها (أي إجباريا على كل فرد مسلم بالغ ذكر) وقد أباحت فتوى جديدة لهذا التيار إمكان انخراط المرأة في الجهاد إما في العمليات التفجيرية أو في ما يسمى بجهاد النكاح.

الملاحقات الأمنية ضد رموزه.

- إن اتهام «كتيبة عقبة بن نافع» المتحالفة مع «أنصار الشريعة» بذبح جنود تونسيين في رمضان 2013 ونقل العمليات الإرهابية من الجبال إلى المدن، يؤشر إلى أن تونس لم تعد أرض دعوة كما كان يقول أبو عياض، وإنما أرض جهاد.

- إن تمدد نفوذ «أنصار الشريعة» نحو الطبقة الوسطى والغنية كان لافتاً للنظر، ويؤشر إلى أزمة مجتمعية وقيمية[35]، ويهدد بنزع صفة الوسطية والاعتدال والتسامح التي تميزت بها تونس منذ عقود. ويتهم عديد الملاحظين حركة النهضة بأنها كانت الحاضنة الأساسية لتنظيم «أنصار الشريعة» في فترة حكمها الأولى، عندما لم تتفطن للتدريبات التي كان يقوم بها أتباع هذا التنظيم في جبل الشعانبي[36]. لكن تجدر الإشارة إلى أنه بعد خروج النهضة من الحكومة في يناير (كانون الثاني) 2014 نجحت الحكومات المتعاقبة في الحد -كثيراً- من قوة هذا التنظيم، وهو ما يُبيّن أن الإرادة السياسية لم تكن موجودة لدى حركة النهضة لمقاومة هذا التيار منذ البداية.

- إن تصنيف «أنصار الشريعة» كتيار إرهابي في تونس وليبيا ربما يكون مقدمة لإزالة مراكز التدريب الموجودة في ليبيا، تمهيداً لحصول تغيرات سياسية في المستقبل، أبرزها إعادة تموضع التيار الليبرالي وتقلص نفوذ التيارات الدينية، وفي هذا الإطار يمكن القول: إن محاولات خليفة حفتر الثلاث (الأولى في أغسطس/ آب 2013 والثانية في فبراير/ شباط 2014، والثالثة في 17 مايو/ أيار 2014)، سمحت بأن يحقق التيار الليبرالي فوزاً في انتخابات 25 يونيو (حزيران) 2014، التي لم يحصد فيها التيار الإسلامي المدعوم من «فجر ليبيا» سوى على (22٪) وهو ما أدى -بعد ذلك- إلى اندلاع معارك بين «فجر ليبيا» ومجموعة الكرامة، وظهور حكومتين

(35) يذكر الباحث عبداللطيف الحناشي في مداخلة له في إذاعة موزاييك التونسية بتاريخ 2014/6/16 أن التيارات الراديكالية ومنها «أنصار الشريعة» نجحت في تجنيد عديد الأشخاص من الطبقة الوسطى والغنية للقتال في سوريا. انظر الرابط المختصر التالي:
http://cutt.us/glBv

(36) كان رئيس أركان الجيش التونسي رشيد عمار أول من تحدث عن وجود مراكز تدريب الجهاديين في جبل الشعانبي أيام حكم الإسلاميين بعد الثورة، وذكر أن تونس مهددة بالصومالة. انظر «الفجر» بتاريخ 2013/6/26، على الرابط التالي:
http://www.alfajr-news.net/node/17150

واحدة في طبرق والأخرى في طرابلس. وقد دفعت هذه الوضعية ممثل الأمم المتحدة برناردو ليون إلى طرح مشروع الحوار الوطني وتشكيل حكومة ائتلافية خلال سنة 2015. وقد اضطرت «فجر ليبيا» إلى إنهاء تحالفها مع «أنصار الشريعة» الليبية وهو ما انعكس سلباً على حرية التحرك والنشاط بالنسبة لـ«أنصار الشريعة» التونسية، التي يوجد عديد من كوادرها في ليبيا.